نورا فني الضوء دلالة على النور فهو أخص منه فيقدمه يوجب عدم الضوء
خلاف العكس والمقصد إزالة النور عنهم أصلا ولذا قال عقبه وتركهم
في ظلمات ومنه ليس بي ضلالة ولم يقل ضلال كما قالوا إنا لنراك في ضلال لأنها
أعم منه فكان أبلغ في نفي الضلال وعبر عن هذا بأن نفي الواحد يلزم منه نفي
الجنس البتة وبأن نفي الأدنى يلزم منه نفي الأعلى والثاني كقوله وجنة عرضها
السموات والأرض ولم يقل طولها لأن العرض أخص إذ كل ما له عرض فله
طول ولا ينعكس ونظير هذه القاعدة أن نفي المبالغة في الفعل لا يستلزم نفي
أصل الفعل وقد أشكل على هذا آيتان قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد
وقوله وما كان ربك نسيا وأجيب عن الآية الأولى بأجوبة أحدها أن ظلاما
وإن كان للكثرة لكنه جيء به في مقابلة العبيد الذي هو جمع كثرة ويرشحه أنه
تعالى قال علام الغيوب فقابل صيغة فعال بالجمع وقال في آية أخرى عالم
الغيب فقابل صيغة فاعل الدال على أصل الفعل بالواحد الثاني أنه نفى الظلم
الكثير فينتفي القليل ضرورة لأن الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم فإذا
ترك الكثير مع زيادة نفعه فلأن يترك القليل أولى الثالث أنه على النسب
أي بذي ظلم حكاه ابن مالك عن المحققين الرابع أنه أتى بمعنى
فاعل لا كثرة فيه الخامس أن أقل القليل لو ورد منه تعالى لكان كثيرا
كما يقال زلة العالم كبيرة السادس أنه أراد ليس بظالم ليس بظالم ليس بظالم
تأكيدا للنفي فعبر عن ذلك بليس بظلام السابع أنه ورد جوابا لمن قال
ظلام والتكرار إذا ورد جوابا لكلام خاص لم يكن له مفهوم الثامن أن
صيغة المبالغة وغيرها في صفات الله سواء في الإثبات فجرى النفي على ذلك
التاسع أنه قصد التعريض بأن ثم ظلاما للعبيد من ولاة الجور ويجاب
عن الثانية بهذه الأجوبة العاشر وهو مناسبة رؤوس الآي فائدة
قال صاحب الياقوتة قال ثعلب والمبرد العرب إذا جاءت بين الكلام بجحدين
كان الكلام إخبارا نحو وما جعلناهم جسدا لا يأكلون الطعام المعنى إنما
جعلناهم جسدا يأكلون الطعام وإذا كان الجحد في أول الكلام كان جحدا

حقيقا

٤٢
جامعة الرياض المكتبة المركزية قسم المخطوطات

حقيقا نحو ما زيد بخارج وإذا كان في أول الكلام جحدان كان أحدهما
زائدا وعليه فيما إن مكناكم فيه في أحد الأقوال فصل من أقسام الإنشاء
الاستفهام وهو طلب الفهم وهو بمعنى الاستخبار وقيل الاستخبار ما
سبق أولا ولم يفهم حق الفهم فإذا سألت عنه ثانيا كان استفهاما حكاه
ابن فارس في فقه اللغة وأدواته الهمزة وهل وما ومن وأي وكم
وكيف وأين وأنى ومتى وأيان ومرت في الأدوات قال ابن مالك
في المصباح وما عدا الهمزة نائب عنها ولكونه طلب ارتسام صورة ما في
الخارج في الذهن لزم أن لا يكون حقيقة إلا إذا صدر من شاك مصدق
بإمكان الإعلام فإن غير الشاك إذا استفهم يلزم منه تحصيل الحاصل وإذا لم
يصدق بإمكان الإعلام انتفت عنه فائدة الاستفهام قال بعض الأئمة وما
جاء في القرآن على لفظ الاستفهام فإنما يقع في خطاب الله على معنى أن المخاطب
عنده علم ذلك الإثبات أو النفي حاصل وقد يستعمل صيغة الاستفهام في غيره
مجازا وألف في ذلك العلامة شمس الدين بن الصائغ كتابا سماه روض الأفهام
في أقسام الاستفهام قال فيه قد توسعت العرب فأخرجت الاستفهام عن
حقيقته لمعان أو أشربته تلك المعاني ولا يختص التجوز في ذلك بالهمزة خلافا
للصفار الأول الإنكار والمعنى فيه على النفي وما بعده منفي ولذلك تصحبه
إلا كقوله فهل يهلك إلا القوم الفاسقون وهل يجازى إلا الكفور وعطف عليه
المنفي في قوله فمن يهدي من أضل الله وما لهم من ناصرين أي لا يهدي
ومنه أنؤمن لك واتبعك الأرذلون أنؤمن لبشرين مثلنا أي لا نؤمن ألكم
البنات ولكم البنون ألكم الذكر وله الأنثى أي لا يكون هذا أشهدوا
خلقهم أي ما شهدوا ذلك وكثيرا ما تصحبه التكذيب وهو في الماضي بمعنى
لم يكن وفي المستقبل بمعنى لا يكون أفأصفاكم ربكم بالبنين الآية أي لم
يفعل ذلك أنلزمكموها وأنتم لها كارهون أي لا يكون هذا الإلزام الثاني
التوبيخ وجعله بعضهم من قبيل الإنكار إلا أن الأول إنكار إبطال وهذا
إنكار توبيخ والمعنى على أن ما بعده واقع جدير بأن ينفى فالنفي هنا قصدي

Copyright © King Saud University